

## «الكابيتال كونترول»: آخر العلاجات الضرورية للإنقاذ؟

«كابيتال كونترول» هي واحدة من مفردات أخرى كـ «هيرقاط» وغيرها التي قسراً تعلمها اللبنانيون غير المهتمين بالتعبير الإقتصادية، على مبدأ مرغمٌ أخاك لا بطل، لأنّها مفردات ثقيلة فرضت نفسها واقعاً مريزاً وقيداً غادراً على جنى أعمار اللبنانيين. مع ذلك، قد تكون هذه الكلمة الثقيلة الوقع والمبهمة المعنى، العلاج الكيمائي ذا الآثار الجانبية الوخيمة التي ستنهك جسد لبنان في المدى القريب، على أمل شفائه في المدى البعيد. إذًا، ما هو الـ«كابيتال كونترول» وما هي تداعياته على القطاع الإقتصادي والمصرفي في لبنان؟

تواصلت الديار مع الدكتور مروان بركات، كبير الإقتصاديين ورئيس قسم الأبحاث لدى بنك عودة، الذي عرّف الـ«كابيتال كونترول» بالقيود الرسمية الموقّنة على حركة رؤوس الأموال مع عدد من الاستثناءات عن طريق قانون يصدر عن المجلس النيابي، مشدّداً على أنّ الـ«كابيتال كونترول» هو خطوة ضرورية بإتجاه الإستقرار الاقتصادي والنقدي والمصرفي، حيث يسمح بالتصرّف بالتحويلات الجديدة الواردة من الخارج دون أية قيود، ما يعيد الثقة تدريجياً بالقطاع المالي اللبناني مع ما يشكّله ذلك من تحفيز للإقتصاد الوطني بشكل عام.

يقول الدكتور بركات إنّ المرحلة الحالية تتطلب إتخاذ إجراءات وتدابير إستثنائية ومرحلية تهدف إلى وضع ضوابط موقّنة تشكّل في الوقت نفسه حمايةً لحقوق المودعين وتعزيزاً لقدرات المصارف على القيام بواجباتها، إذ إنّ الحاجة إلى هذا النوع من الإجراءات مرتبطة بالظروف المالية والاقتصادية الإستثنائية التي تمرّ بها البلاد، والتي وضعت نظامه الاقتصادي في مواجهة الإستقرار النقدي والمالي، ما أدى إلى تراجع الثقة نسبياً بالقطاع المالي اللبناني.

يوضّح الدكتور بركات أنّ بعض هذه الإجراءات والتدابير الإستثنائية المفروضة نتيج عملياً لمصرف لبنان صلاحيات محصورة وموقّنة تجيز له وضع ضوابط على بعض العمليات والخدمات المصرفية بشكل يؤدي إلى تنظيم العمل المصرفي خلال فترة الظروف الاستثنائية هذه، من خلال فرض موجبات على المصارف تحدّد طرق التعامل مع العملاء بصورة متساوية بعيداً عن الإستسبابية، بموازاة تخفيف المخاطر القانونية التي قد يتعرّض لها القطاع المصرفي اللبناني، ما من شأنه أن يفعل النشاطات الإقتصادية ضمن حدود الضوابط الموقّنة، الأمر الذي قد يساعد في إستعادة شقّ من النمو الإقتصادي المفقود، و قد ينعكس إيجاباً على الحركة الإقتصادية بشكل عام.

ويشدّد الدكتور بركات في المقلب الآخر على ضرورة إعادة الهيكلة في القطاع المصرفي، ويفسّر أنه في ظلّ وجود قطاع مصرفي يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي ثلاثة مرّات، من الطبيعي القول إنّ بُعد القطاع المصرفي اللبناني ضخم مقارنةً ببُعد الإقتصاد الوطني. كما يذكر الدكتور بركات أنّ القطاع المصرفي اللبناني يُعتبر أحد أكبر القطاعات في العالم من حيث نسبة الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي، فإن حجم هذه الأصول المصرفية أكبر مما هو مطلوب لتحقيق تمويل الإقتصاد المنتج. من هنا، فإنّ إجمالي أصول القطاع المصرفي في لبنان يجب أن يقلص إلى حوالي مئة وخمسين في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بعيداً إعادة الهيكلة، تماثياً مع البلاد ذات البنى الاقتصادية المشابهة للبنان.

إنطلاقاً من هنا، يرى الدكتور بركات أهمية التعاميم الصادرة عن مصرف لبنان التي تتطلب تعزيز رؤوس الأموال بنسبة عشرين في المئة، وتكوين سيولة في الخارج تصل الى ثلاثة في المئة من الودائع بالعملات مع نهاية شهر شباط. كما يشير في هذا السياق إلى أنه وفي ظلّ الظروف الزاهنة، ستضطرّ المؤسسات المصرفية الأكثر تضرراً أو غير القادرة على رفع رؤوس أموالها وفق متطلبات مصرف لبنان إلى الإندماج مع مؤسسات مصرفية أخرى، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تقليص عدد المصارف في القطاع. في قراءته للمستقبل القريب يرى الدكتور بركات أنه من المرجح أن نجد بعض المصارف صعوبة في التكيف مع تلبية المتطلبات في ظلّ المناخ السائد حالياً، الأمر الذي سيحثّ عليها الخروج من السوق، في حين أنّ مصارف أخرى ستكون قادرة على البقاء ومواصلة العمل، حتى لو عنى ذلك الإضرار إلى بيع جزء من مؤسساتها في الخارج من أجل ضخ سيولة كافية وتعزيز رؤوس أموالها. هنا تبرز الجهود الحثيثة التي تقوم بها كبريات المصارف حالياً من أجل بيع فروع تابعة لها في الخارج تماثياً مع متطلبات السيولة والرسملة المفروضة حديثاً من مصرف لبنان.

يختم بركات بالقول إنّ الإصلاح المالي والمصرفي في لبنان مرتبط بالإصلاح الإقتصادي ككلّ، مع ما يتطلّب ذلك من خطة خروج من الأزمة على مستوى الدولة، تعتمد على الحكومة العتيقة حيث تطلق عجلة الإصلاحات المنشودة وتسهّل الحصول على المساعدات الضرورية التي يحتاج إليها لبنان.

إن ما نعانیه اليوم هو مصاب طال اللبنانيين أجمعهم غير سائلٍ عن حقوق مسيحيين أو مسلمين أو غيره. فمن كدّ وتعب وسهر ساعات طوال حارماً نفسه في عزّه بغية تخبئة قرشه الأبيض ليومه الأسود، وجد نفسه اليوم مذلولاً في أيام سوداء قاحلة، يتسول فيها كرامته وقرشه الأبيض عند أبواب المصارف، طبعاً باستثناء حيطان الفساد الذين تواطؤوا فيما بينهم لتهديب ما سرقوه ونهبوه على لحم أكتاف اللبنانيين، وآخر تماديهيم كان تسلّطهم بغير وجه حقّ على لقاح قد يكون سبيل الإنقاذ عند مرض أمهاتنا وأبائنا، فإلى متى الهوان؟